



وزارة التعليم

جامعة الملك عبدالعزيز

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم الشريعة والدراسات الإسلامية

شعبة أصول الفقه - دكتوراه

# "المنهج الأصولي عند شيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨هـ) في ردّ البدع"

دراسة تأصيلية تطبيقية

"Ibn Taymiyyah's fundamentalist Approach on opposing heresy"  
An Applied Fundamental Study

رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في تخصص أصول الفقه

تقديم

منصور بن تركي الثبتي

الرقم الجامعي/٢٠٠٢٧١١

المشرف

أ.د. أحمد بن محمد عذب

١٤٤٣هـ / ٢٠٢٢م

# المقدمة

## ❖ المقدمة/

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد..  
فإن من أجلّ العبادات وأعظم القربات التي يتقرب بها العبد إلى الله عز وجل "طلب العلم"، إذ به يتعرّف العبد على ربه، ويرفع الجهل عن نفسه وعمّن حوله.  
ومن العلوم الأصيلة في علوم الشريعة علم "أصول الفقه" إذ به تحفظ الشريعة، ويُفهم الدين على الطريقة الصحيحة، ويستعان به على بناء القريحة السليمة.  
فعلم أصول الفقه حافظ لأسوار الدين، مبيّن سبيل الاستنباط منه، محدّد مصادره، كاشف عن طرق التعارض والترجيح بين أدلّته.  
وكانت الغاية من علم أصول الفقه منذ نشأته ضبط طرق الاستدلال، مع بيان مصادره ومناهجه.

ومن أوائل القضايا التي عالجها علم أصول الفقه: تقريب الخلاف القائم بين مدرسة أهل الحديث، ومدرسة أهل الرأي، وقد نقل القاضي عياض عن الإمام أحمد رحمه الله قوله: «مَا زِلْنَا نَلْعَن أَهْلَ الرَّأْيِ وَيَلْعَنُونَا حَتَّى جَاءَ الشَّافِعِيُّ فَمَزَجَ بَيْنَنَا»<sup>(١)</sup>، والمقصود بإتيان الشافعي ظهور علم أصول الفقه، حيث بيّن مناط الخلاف القائم بين المدرستين، وأوضح وأبرز المعالم والمناهج في الاستدلال.

ومن سنن الله في خلقه، ومقتضيات حكمته وقوع الخلاف بين بني آدم، فاتفق العقول على جميع الأمور من المحالات، فوجد الخلاف في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، ومع وجوده فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يشرّع ويحكم حتى يرتفع الخلاف الواقع في زمنه، والخلاف منه ما هو معتبر مقبول، ومنه ما هو شاذ مردود.

وبعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وقع الخلاف العالي والنازل، ولا زال الصحابة

(١) «ترتيب المدارك وتقريب المسالك» (١/ ٩١)، وليس المقصود اللعن والتراشق بالشتائم، فالعلماء الأجلّاء أجلّ من أن يصنعوا مثل ذلك وهم أئمة، وإنما يحمل ذلك على وجود الفجوة بينهم بسبب اختلاف المنهج.

يردّون على المخالف بما أخذوه وتلقّوه من المنهل الصافي، منبع الوحي الإلهي.

ثم لما انتشرت البدع في أواخر القرن الثاني، وبداية القرن الثالث، اعتمد أهل البدع في تقرير ما ذهبوا إليه بأدلة شرعية، وأقيسة عقلية؛ -إذ إن كل بدعة لها أصل استدلالي، وإنما الخلاف في المنهج المتبع لطرق الاستدلال الشرعي أو غير الشرعي- تصدّى لهم علماء الأمة، فبيّنوا مزلق الاستدلال، ومناهج الغلط والابتداع.

ثم ما زال علماء أصول الفقه من القرون الفاضلة يعتنون ببيان الرد على المخالفين، وكان من أبرز الطرق في الرد طريقتان:

**الأولى:** تقرير المنهج الاستدلالي الصحيح.

**الثانية:** بيان فساد المنهج الخاطئ.

وبعد القرون الثلاثة دخلت بعض المسائل الكلامية، والقواعد المنطقية، والقضايا الفلسفية في علم أصول الفقه، واختلف علماء الأصول في القرن الرابع بين الردّ والقبول لهذه القضايا، وتنوّعت الآراء في ذلك.

ومع ما أدخل من علم الأصول وغيره من العلوم كان العلماء الأجلاء في كل عصر يتصدّون للرد على مسالك أهل الأهواء والبدع، فتجد أن كثيراً من علماء أصول الفقه لهم كتب في العقيدة، وكتب في الرد على المبتدعة-مع اختلاف الحثيات والمذاهب-.

فمن ذلك ابن حزم رحمه الله قد ألف "الإحكام في أصول الأحكام"، وألف "الفصل في الملل والنحل"، والغزالي رحمه الله ألف "المستصفى" وألف "تهافت الفلاسفة"، والشاطبي رحمه الله ألف "الموافقات" وألف "الاعتصام"، مع وجود غيرهم ممن ألف في العقيدة أصالةً من غير ردّ على أرباب البدع.

وإضافة إلى ذلك ما يذكره كثير من علماء أصول الفقه في مصنفاتهم من ذكرهم للبدع والرد عليها، كما فعل الإمام السمعاني رحمه الله في كتاب "قواطع الأدلة"، فقد تناول بعض البدع بالرد والبيان، مع أن الكتاب في علم أصول الفقه.

مع ما يذكره بعض علماء العقيدة من إدراج مسائل من علم أصول الفقه في مصنفاتهم العقدية كما فعل القاضي عبد الجبار رحمه الله في كتاب "المغني في أبواب التوحيد والعدل".

فمع اختلاف المذاهب والطوائف بين العلماء إلا أن ذلك يدل على وجود علاقة بين علم أصول الفقه وبين منهج الرد على البدع.

وفي هذا العصر وجدت بعض المناهج الاستدلالية التي تختلف من شخص إلى شخص لا من فرقة إلى فرقة كما هو في السابق، وأصبح معيار الاستنباط والاستدلال ومنهجية النظر = بناء على ما يعتقد الشخص، فلم تكتفِ الأحكام بالسفسطة، بل انتقلت السفسطة والنسبية إلى طرق ومناهج الاستدلال!

فبناء على اختلاف المناهج المستحدثة = يمكن أن يفسر الإجماع الذي له صورة متفق عليها عند العلماء الأوائل بمفاهيم متنوعة مختلفة الأفراد والحقائق، مع استدلال على هذه المفاهيم المختلفة بأدلة من الشريعة، ومن أقوال السلف! ويترتب على ذلك البدع والمحدثات في الدين.

فمن خلال ما سبق، في بيان العلاقة بين أصول الفقه والبدع، وفي القضايا الدخيلة في علم أصول الفقه، وفي المناهج الاستدلالية المحدثّة قديماً وحديثاً كان من اللازم بيان المنهج الأصولي الأعم، الذي يضبط العملية الاستدلالية في أصول الفقه في باب الأدلة الشرعية، حيث تعتبر الأدلة "موضوع" أصول الفقه الذي تدور جميع مسائله في فلكه، خاصة أن من أهم فوائد علم أصول الفقه "حفظ الشريعة".

ودراسة المنهج الأصولي بحد ذاته يضبط كثيراً من القضايا الأصولية التي قد يحصل معها خلط، ويمنع من حصول الاضطراب أو التناقض إما من جهة المفيد أو من جهة المستفيد. وليست دراسة المناهج الأصولية تتعلق بأحاد المسائل الأصولية، فإن المخالف والموافق في الغالب يتفقون على كثير من الجزئيات، وإنما يقع الغلط في الكليات المنهجية التي تتبعها الجزئيات.

ومن علماء الأصول الذين تميّزوا بالتأصيل المنهجي الأصولي، والتأصيل في رد البدع، مع الإكثار من إعمال أصول الفقه في رد البدع = شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

ولعل قوة تأصيله في علم أصول الفقه جعلته يردّ على كثير من المذاهب والطوائف المخالفة في زمانه، بل تعدّى ذلك إلى الرد على الأديان الأخرى بردود منهجية، أصبحت

منارة لمن قصد الرد على المخالفين.

وتميّز شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بمزايا عديدة قلّ أن تُوجد عند غيره، ومن أهم المزايا = حصول الوحدة الموضوعية في العلوم الشرعية، فما من علم في الشريعة إلا وقد حاز منه الحظ الوافر، وهذا يُعطيه الملكة والدقة في المنهج الذي يسير عليه في بناءه ونقضه.

ومما تميّز به ابن تيمية من الناحية الأصولية = إبراز الدليل العقلي أو النقل في جميع كتبه، مع وجود الاطراد والاستيعاب لكثير من كلام الأصوليين، ولجودة استيعابه وُجد في تراثه بعض الاستدراكات والإضافات الأصولية.

ومع هذه المزايا العديدة فإن تراثه النفيس ليس بالقليل، فقد تجاوز المئة مجلد، مع ما نجده بين الفينة والأخرى من خروج كتاب نفيس لم يكن ظهر من قبل.

وكان جُل التراث التيمي قائماً على الردود والمناظرات بين أصحاب الفرق المختلفة، بطرق ومناهج متعددة ومتنوعة، ويشهد لذلك الواقع من مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية. فالتجربة التيميّة تناولها الباحثون بالدراسة من نواحٍ عديدة، خاصة من الناحية الأصولية الفقهية، ومن الناحية العقدية التقريرية.

وأما تناول التراث التيمي من الناحية الأصولية والعقدية معاً أو الأصولية في الرد على البدع فلم أقف على من تكلم في ذلك إلا إشارات في بعض الرسائل.

فبناءً على ذلك أصبحت العزيمة في البحث عن جذور المنهج المتكامل عند ابن تيمية، ومحاولة إيجاد النظرية الاستدلالية الأصولية التي استعملت في ردّ البدع، والسبب الذي جعل ابن تيمية يتّسم بهذه القوة العلمية في ردوده وتقريراته مستخدماً علم أصول الفقه! وهل علم أصول الفقه من المرتكزات التي يستند إليها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ردوده على المخالف؟

فاستعنت الله عز وجل في كتابة الأطروحة العلمية الموسومة بـ: (المنهج الأصولي عند شيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨هـ) في ردّ البدع-دراسة تأصيلية تطبيقية-) لعلّي أستظهر أهم المعالم والمناهج في طريقة ابن تيمية الأصولية عند مناقشة البدعة.

### ❖ أهمية الموضوع، وأسباب اختياره:

#### - تبرز أهمية وأسباب اختيار الموضوع في النقاط التالية:

١. تعتبر دراسة مناهج العلماء عمومًا، والمتقدمين خصوصًا من الأفكار والقضايا الرئيسية في البحث العلمي؛ ليُعلم من خلاله خصائص الاستدلال، وطرق الاستنباط، ودفع الشبه والاعتراضات، خاصة مع قلة الأبحاث التي تحمل عنوان (المنهج الأصولي).
- وأولى من يُعنى بدراسة منهجه = من تفرّد بفكرٍ ومنهجٍ جدلي مستقل، ووجد مع التفرد والاستقلال الفكري وفرة في التراث بشقّي أنواعه، ويظهر ذلك جليًا في العلم الذي نحن بصددّه.
٢. مما يذكره العلماء في فوائد أصول الفقه = أنه يحمي سوار الشريعة من الخرق أو الطعن، ويضبط طرق الاستدلال، ويحكم أدوات الاستنباط، ويحدد المصادر والموارد.
- وأيضًا: فإن مقصد حفظ الدين من جانب عدم = يشتمل على رد البدع والخرافات.
- ويعتبر هذا البحث مبيّنًا ومظهرًا لهذا المقصد من علم أصول الفقه عن طريق بيان المنهج الأصولي في الرد على البدع في باب الأدلة.
٣. أن علم أصول الفقه بذاته يضبط الاستدلال، ويمنع الدخيل من الاستقلال، فتقرير المسائل بحد ذاته يرد البدع، وإن زاد ذلك المنهج الأصولي العام زاد تأثيره في الرد.
٤. مما يتفق عليه الجميع كون موضوع علم أصول الفقه "الأدلة"، ويختلفون فيما زاد على ذلك، وإذا كان كذلك: فإن أيّ علمٍ يعتمد في مصادره على الكتاب والسنة فإنه بحاجة إلى الأصول أصالة لا تبعًا؛ ليحصل الاستقاء من المصادر على طريقة صحيحة.
- وهذا البحث مما يبيّن ويوضّح علاقة علم العقيدة على أصول الفقه، وبيان المنهج الأصولي الأعم في ردّ البدع.
٥. مما أفرزه هذا العصر، بعد الانفتاح، والتقاء الحضارات = ظهور بعض المفاهيم والمناهج المنسوبة للشريعة خطأ، فتولّد من خلالها بدعٌ لم يقلها أحد من علماء الدين.
- ومن خصائص أصول الفقه خصوصًا، والشريعة عمومًا = اطراد المنهج والقواعد، فإن صور الاستدلال عامّة، وقواعده محكمة، فبتقرير المنهج المتّبع تدخل كثير من الجزئيات، فيكون العمل في ذلك: على تحقيق المناط، فما تحقق فيه المناط الشرعي تُعبّدنا به، وما لم يتحقق فيه حكم

عليه بطلانه.

ويحصل ذلك من خلال المنهج الأصولي، وممن اعتنى بهذه القضية = شيخ الإسلام ابن تيمية، فكان في إبراز منهجه إعانة على من تصدّى لجانب ردّ البدع في الزمن المعاصر.

٦. مما تميّز به علم أصول الفقه "أنه علم معياري" به يقاس الاستدلال الصحيح من غيره، ولذلك فإن جميع الطوائف الإسلامية كتبت فيه، ولهم مؤلفات مستقلة في ذلك، ويتفقون في جملة كبيرة من ذلك، وإنما وقع الخلاف في المنهج المتّبع في أعمال هذه الأصول؛ ليحصل بذلك بيان الإشكال والخطأ الوارد عند هذه الطوائف، وهذا البحث محاولة لكشف المناهج والمسالك المتّبعة من خلال تراث ابن تيمية.

٧. تنوّع مصادر ومعارف ابن تيمية في ردوده، وله تحقيقات واستدراكات على الأصول، وعلى أرباب الأصول، وانضم مع ذلك جهوده في الرد على المخالفين، وألّف في ذلك كتباً يعتمد عليها من جاء بعده، فكانت دراسة منهجه الأصولي في الرد من الأهمية بمكان.

### ❖ أهداف الموضوع:

#### من الأهداف المرجوّ حصولها من البحث:

١. محاولة إيجاد الوحدة الموضوعية الأصولية في الأدلة الشرعية، وذلك من خلال معرفة المناهج الأصولية، ومحاولة الجمع بينها في ردّ البدع.
٢. إبراز العلاقة بين أصول الفقه وعلم العقيدة من خلال معرفة المنهج المتّبع في رد البدع.
٣. بيان المنهج الأصولي عند شيخ الإسلام ابن تيمية، ومعرفة القواعد والقضايا الكلية التي يستند إليها، ومن ثمّ التوصل إلى النظرية الأصولية الكلية عند ابن تيمية؛ ليتمكن الاستفادة منها مع ما يستجد من المُحدثات.
٤. بيان المناهج العامة في الاستدلال على البدع، فكل بدعة تتقدم بمنهج قائلها، فيتبيّن موطن الخلل في المنهج المتّبع الذي أدى إلى الوصول للبدعة، ومن ثمّ يحكم ببطلانها.
٥. معرفة مراتب المسائل الأصولية، والتمييز بين المسائل الكلية، والمسائل الجزئية في علم أصول الفقه.
٦. معرفة مراتب البدع من خلال معرفة منهج الردّ عليها، وكذلك معرفة مراتب المناهج من خلال معرفة البدع.



٧. إيجاد مناهج عامّة يمكن من خلالها الرد على البدع المثارة والشبهات المعاصرة؛ لأنه لا توجد شبهة إلا ولها أصل بدعي ولو من وجه، وكل بدعة لابد لها من دليل.
٨. اكتساب الباحث للملكة التحليلية الأصولية من خلال تتبع كلام ابن تيمية في غير مظان كتب الأصول.

#### ❖ أسئلة الدراسة:

سبق في المقدمة أنّ علم أصول الفقه يعتبر من العلوم المشتركة، التي تناول البحث والكتابة فيها جمّع من العلماء مختلفي الطوائف.

ومع كونهم اتفقوا في الأصول إلا أنهم اختلفوا في النتائج -سواء في الفروع أو الأصول-، فإن كل نتيجة أو ثمرة في الفروع أو الأصول مولدة عن منهجية استدلالية عند القائل بها.

فوجود الخلاف في كثير من الفروع بين الطوائف الإسلامية، مع الاتفاق في كثير من المسائل الأصولية، دليل على وجود خلاف في المنهجية الأصولية، وطرق الترتيب والتقديم.

وقد تولّد من اختلاف المناهج الأصولية مسائل وطرق بدعية، وهذه القضية كانت بارزة عند العلماء الأوائل، فتجد أن كثيراً من علماء الأصول ينصّون على بعض البدع، ويناقشونها في ضمن المسائل الأصولية.

وأيضاً في المقابل فبعض علماء العقيدة ينصّون على كثير من المسائل الأصولية في كتب العقيدة، ويدرسونها دراسة تأصيلية.

ولعل سبب ذلك استحضار المعنى المعياري الاستدلالي عند الجميع في علم أصول الفقه، فما من مستدلّ إلا وصدر الأصول معه أصالة أو تبعاً.

ومما يلاحظ: أن كثيراً من علماء أصول الفقه = لهم كتب مؤلفة في العقيدة، حتى قيل: إن اشتهاى الكتب الأصولية لدى المؤلفين بناء على اشتهاى كتب العقيدة لدى المؤلف، وقيل العكس، مع ما تضمّنته كتب العقيدة من ردود، وهذا يدل على وجود اشتراك بين العقيدة والأصول، واستثمار العلاقة في الرد على البدع، مع عدم التنصيص على ذلك!

وأيضاً: فإن من مصادر أصول الفقه واستمداده = علم الكلام، ونص على ذلك كثير من الأصوليين، والكلام في علم الكلام معلوم.

ومن المكثرين من الردود ابن تيمية، وعند النظر في اختيارات ابن تيمية الأصولية للقواعد

نجد أنها متوافقة مع كثير من الاختيارات عند بقية العلماء، ومع ذلك اختلفت النتيجة والثمرة عند شيخ الإسلام ابن تيمية وعند غيره في مسائل العقيدة!

ومن خلال ما سبق، ترد أسئلة بحثية تحتاج إلى إجابة علمية، منها:

١. هل الخلاف في المنهج الأصولي - في باب الأدلة الشرعية - يتولد عنه الخلاف في التععيد الفقهي أو العقدي أو غير ذلك؟
٢. هل البدعة تحصل مع الانضباط في المنهج؟ مع اختلاف المصدر؟
٣. ما المنهج الذي سار عليه ابن تيمية في الأدلة، واطّرد معه في ردوده على المذاهب المختلفة؟
٤. ما دور ابن تيمية وأثره في استعماله المنهج الأصولي في الرد على البدع؟
٥. هل هناك فرق بين مفهوم علم أصول الفقه عند ابن تيمية، وعند غيره من العلماء الذين نسبت إليهم بعض البدع؟
٦. ثم هل المتحاكم عليه عند ابن تيمية في الأصول ما يذكره الأوائل أو ما يذكره المتأخرون؟
٧. ما الفرق بين المنهج الأصولي الذي اتّبعه ابن تيمية، وبين المنهج الذي اتّبعه غيره من العلماء بناء على الاستدلال في مسائل العقيدة؟
٨. هل لابن تيمية نظرية مستقلة في الاستدلال، تجعله يردّ على جميع الطوائف والمذاهب؟ أم أنه أحسن توظيف المنهجية الأصولية حسب مقتضيات الخلاف؟
٩. هل تنتج البدع عن الخطأ في المنهج، أو في الاختيار، أو في تحقيق المناط، أو في القاعدة في باب الأدلة الشرعية؟
١٠. ما المزالق التي يحصل من خلالها البدع في المناهج الأصولية؟



الخاتمة

### " الخاتمة "

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات أولاً وآخراً، والحمد لله حمداً كثيراً على إنجاز البحث، وهذا كله بفضل الله جل جلاله، قال تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنْ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣].

فلولا فضله ورحمته ولطفه لَمَا خطَّ يراع في تدوين وتصنيف، ولا تحرك عقل في فكر وتحليل، فأحمده حمداً سابغاً على عنايته ومعنيته في إنجاز البحث مُذ كان فكرة في ذهن لا حقيقة لها إلى أن صارت عياناً لها في الخارج وجود.

وبعد إتمام البحث -بفضل الله- يمكن استخلاص أهم النتائج والتوصيات:

### ❖ النتائج:

النتائج المحصلة بعد إتمام البحث على النحو التالي:

أولاً: من الأدوات التي يستخدمها إليها شيخ الإسلام ابن تيمية في ردوده على البدع "علم أصول الفقه" ويستدل به في سياق التأصيل وفي سياق الرد، ويجعله بديلاً عن علم المنطق؛ للاشتراك بينهما في كثير من القضايا، وهذا دليل على عنايته رحمه الله بعلم أصول الفقه في غير الحقل المعهود استعماله للمسائل الأصولية.

وهذا يؤكد على ظهور وبروز دور علم "أصول الفقه" في حفظ الشريعة من جهة عدم.

ثانياً: يمكن القول بأن نظرية أو فلسفة مسائل أصول الفقه من حيث أصل وضعها وتحريرها تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: المسائل الأصولية المختصة بالبناء، وذلك أنه يُستدل بها ابتداءً في بناء الحكم أو المنهج أو الطريقة، مثل: قواعد المحكم، والبيان والنص، وقواعد الاجتهاد، وقواعد العموم، وإن كان بمفهومها تدل على الرد.

**القسم الثاني:** المسائل الأصولية المختصة بالرد والنقض، وذلك أنه يُستدلّ بها ابتداءً على الرد والنقض، مثل: قواعد "المتشابه"، وقواعد المشترك، وقواعد قوادح العلة، وقواعد التخصيص وإن كانت بمفهومها تدل على البناء.

والذي يظهر أن شيخ الإسلام ابن تيمية مستحضر لهذا التقسيم في ردوده، ومعتنٍ بالمسائل الأصولية التي وضعت أصالةً للرد على المخالف، فيستثمرها في ردوده على البدع. **ثالثاً:** يتمحور المنهج المعرفي عند شيخ الإسلام ابن تيمية في باب الردود على "إبطال الأصل المخالف" أولاً، ثم "الاعتزاز بالشرعية الإسلامية" ثانياً.

وهذا ظاهر في نقاشه وردوده على المبتدعة، فينص على الأصول والقواعد التي يستندون إليها، ثم يبين أهمية تحكيم الشريعة في المسائل العلمية، مع وفرة النصوص الشرعية في الاستدلال على المسائل.

ومن أمثلة ذلك: الاستدلال على تحريم الأعياد الزمانية والمكانية بنصوص من الكتاب والسنة كما في باكورة كتابه "اقتضاء الصراط المستقيم".

**ويمكن أن يقال أيضاً:** إن نظرية شيخ الإسلام ابن تيمية في ردوده على المخالفين: تدور حول إثبات "المنهجية الشرعية" في الاستدلال على المسائل الشرعية، وضابط ذلك: أن كل منهج خالف فيه المستدل منهج السلف فهو باطل. وهذا يفهم منه: عدم بطلان المناهج التي استعملها السلف، وعدم بطلان المناهج الحادثة التي لاتعارض منهج السلف.

**رابعاً:** الأصل في ردود شيخ الإسلام ابن تيمية العناية بـ "الكليات"، أو الأفكار المركزية، لا بالطوائف أو الأفراد المخصوصين - وإن حصل ذلك تبعاً - فيقوم شيخ الإسلام ابن تيمية بالنظر في الخلل المنهجي - وغالباً ما يكون استدلالياً - الذي نتج منه بدعة، ثم يبينه، ولأجل ذلك تجده في المصنّف الواحد المخصوص في الرد على طائفة معينة قد رد على جملة من الطوائف المختلفة، ولا جامع لهم إلا الاشتراك في الطريقة الاستدلالية الفاسدة.

**ولو قال قائل:** إن شيخ الإسلام ابن تيمية يعني بنقض المناهج الاستدلالية لا بالآراء أو الأفراد لما كان ذلك بعيداً عن الصواب.

**خامساً:** التأكيد على أهمية الرجوع إلى علم "أصول الفقه" لمن قصد ورام الرد على البدع من أرباب التخصصات الشرعية الأخرى؛ لإمكان القول بأن هذا العلم يُحصّل القدر المشترك اللازم بين جميع الطوائف من ناحية تحديد "المصادر"، ومن ناحية تحديد "الاستفادة" من المصادر، فجميع الطوائف تعتبر ما يذكر في المدونات الأصولية من غير اختلاف.

**سادساً:** من الملاحظ لمن يقرأ تراث شيخ الإسلام ابن تيمية في سياق الرد على المخالف = وجود التكرار في كثير من المسائل بين المصنّفات.

ولا ريب في ذلك، فشيوخ الإسلام ابن تيمية لم يقصد التأليف المدرسي الذي يعني بالتبسيط والترتيب أو طريقة المتون العلمية التي تعني باختصار العبارة وعدم التكرار، ولأجل ذلك حصل تكرار في جملة من المسائل والمناهج.

والمنهج العام في تناول شيخ الإسلام ابن تيمية للمسألة متفق ومتّحد، وأما المناهج الخاصة أو الردود الجزئية، فمتنوعة ومختلفة من موضع إلى موضع آخر.

**سابعاً:** يمكن تقسيم ردود شيخ الإسلام ابن تيمية على المخالف من الناحية الأصولية من حيث التأثير إلى قسمين:

١. **الردود المؤثرة**، وذلك عن طريق نقض الأصل المستند عليه المخالف عن طريق علم أصول الفقه، ومن أمثلة ذلك: ما يتعلّق بدلالة "النص" أو ما يتعلّق "بحجية الأدلة الشرعية".

٢. **الردود التابعة**، وهي في حقيقتها لا تكون مؤثرة، وقد لا يلتزم بها المخالف، ولكن ذكرها لإتمام الرد والاستئناس، ومن أمثلة ذلك: ما يتعلّق بشروط الاجتهاد، أو ما يتعلّق بدلالة الظاهر أو ما يتعلّق بالعمومات.

والذي يظهر: أن ما كان من قبيل الردود المؤثرة يقدّمه في الاستدلال بخلاف ما كان تابعاً، فقد يتأخر ذكره.

**ثامناً:** من المعالم البارزة عند شيخ الإسلام ابن تيمية في ردوده "وسطية" الاستدلال، وتحرير الأقوال، والفصل بين ما كان حقاً ولو صدر من المخالف، وبين ما كان خطأ ولو صدر من الموافق، وهذا الإنصاف المنهجي الاستدلالي يعزّز تحصيله.

**تاسعاً:** لا تكاد تخلو مسألة إلا ولسيخ الإسلام ابن تيمية تطبيق عليها بمنهج أصولي، إلا أن من عادة شيخ الإسلام ابن تيمية - وكذلك المتقدمين من العلماء - التطبيق دون التنصيص على المنهج، وهذا يعلم بالاستقراء، ومن أمثلة ذلك: الاستدلال بالنصوص العامة قبل النصوص الخاصة عند إيراد النصوص الشرعية.

وهذا لا يعني عدم تنصيص شيخ الإسلام ابن تيمية على المناهج وطرق الاستدلال، ولكن تنصيصه على المنهج في مقابل تراثه العلمي يعتبر قليلاً، وبالنسبة لغيره من العلماء يعتبر شيخ الإسلام ابن تيمية من أكثر من ينص على المناهج.

ولعل السبب في تأثير منهجية شيخ الإسلام ابن تيمية - في عصره وفيمن جاء بعده - التنصيص على الطريقة التي يسلكها أو يستعملها في الرد على المخالف.

**عاشراً:** يظهر عند شيخ الإسلام ابن تيمية العناية بصيانة الدليل عن الإهمال، خاصة ما يتعلق بالدليل السمعي - إن صحّ التقسيم -، وذلك عن طريق إثباته، والتأكيد على تأثيره في الاختيار والترجيح.

فدليل الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس يعتني شيخ الإسلام ابن تيمية بإثبات حجّيتها، بل يصنّف كتباً مستقلة من أجل إثبات ذلك.

**الحادي عشر:** جمع شيخ الإسلام ابن تيمية في تطبيق المنهج الأصولي بين العلم والعمل، وذلك عن طريق التأليف والتصنيف وهذا ظاهر في مؤلفاته، وعن طريق المناظرة المباشرة وهذا ظاهر في حكايته للمناظرات التي درات بينه وبين غيره.

**الثاني عشر:** يعتبر قادح "المنع" عند شيخ الإسلام ابن تيمية من القوادح المعتمدة في الرد على المخالف، فهو يمنع الدليل إن كان الدليل باطلاً أو يمنع الدلالة إن دلت على ما هو مخالف ضرورة.

وهذا القادح في حقيقته مطالبة بإثبات ما ذكر عن طريق الأدلة المعتمدة الصحيحة، فيتحصل من ذلك الكشف عن سفسطة المبتدع عند إيراده للأدلة.

**الثالث عشر:** من أكثر الأدلة التي تنوعت فيها مناهج ابن تيمية في إعمالها ما يلي:  
**أولاً: بالنسبة للأدلة المتفق عليها:**

١. دليل "السنة النبوية" وذلك لأنه يحتاج إلى الكلام عن الثبوت، ثم الكلام عن الدلالة، وهذا بخلاف الكتاب العزيز.

٢. دليل "القياس" وذلك لأنه يعتبر من المصادر المعرفية المشتركة بين أرباب الطوائف المختلفة.

**ثانياً: بالنسبة للأدلة المختلف فيها:**

١. دليل "المصالح المرسلة" وذلك لتوهم ارتباط البدعة بالمصالح عند المبتدع.  
٢. دليل "قول الصحابي" وذلك لارتباط الفهم والبيان للنصوص الشرعية به.  
**وأما من حيث كثرة التطبيقات:** فدليل "الإجماع"، ولا تكاد توجد بدعة لم يستدل شيخ الإسلام ابن تيمية بمناقضتها للإجماع.

**الرابع عشر:** حقيقة البدعة عند شيخ الإسلام ابن تيمية ما جمعت بين أركان ثلاثة: "الإحداث"، و"الاعتقاد"، و"مخالفة الدليل"، وأهم الأركان السابقة "مخالفة الدليل"، والمقصود بركن "الدليل": جنس الأدلة الشرعية لا الدليل المعين.

ولعل ركن "مخالفة الدليل" من أهم الفروقات بين شيخ الإسلام ابن تيمية ومخالفيه من الناحية التأصيلية.



**الخامس عشر:** تحرير المصطلحات من أهم القضايا التي اعتنى شيخ الإسلام ابن تيمية بها، وذلك عن طريق: "المجمل" فيما كان يختص بالسمعيات، و"الاستفسار" فيما يتعلق بالعقليات، وكلاهما يبطل معه الاحتجاج أو يتوقف الاستدلال به.

**السادس عشر:** الذي يظهر من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في مسائل أصول الفقه = عدم التفريق بين المسائل الأصولية المنتسبة إلى كتب المتكلمين أو غيرها، أو الاعتماد على كتاب في مذهب أهل السنة والجماعة وترك غيرها من الكتب الأصولية، وإنما الظاهر استفادته من الكتب الأصولية مع اختلاف عقائد أصحابها، وما وجد من إشكال أو خلل نصّ عليه.

فإثبات الفصل بين أصول الفقه عند المتكلمين أو غيرهم لا يكاد يكون ظاهرًا عنده رحمه الله، بل الظاهر خلاف ذلك، واستثمار ذلك في ردوده عليهم وعلى غيرهم. وأما التنصيص على الأخطاء أو الآراء الأصولية فهذا كثير، فله استدراكات متعددة على المسائل الأصولية.

**السابع عشر:** من أكثر المصنّفات التيمية من الناحية الأصولية من جهة الرد على المخالف في باب دلالات الألفاظ كتاب "منهاج السنة" وكتاب "بيان تلبيس الجهمية". ومن أكثرها من جهة الرد على المخالف في باب العقليات أو الاستدلال بالقياس على المخالف كتاب "درء تعارض العقل والنقل" وكتاب "بيان تلبيس الجهمية".

**الثامن عشر:** تقسم البدع التي تناولها شيخ الإسلام ابن تيمية بالرد إلى قسمين:

**القسم الأول:** بدع قديمة، وجذورها متأصلة، وإنما يتجدد من يقول بها.

**القسم الثاني:** بدع حادثة، ظهرت في زمانه أو الزمن القريب له، خاصة مع دخول التتار لبلاد المسلمين، والآثار الناتجة على ذلك، فتكون "نازلة عقدية".

ومع ذلك استند شيخ الإسلام ابن تيمية على المنهجية الأصولية في الرد على النوازل العقدية الحادثة في عصره، وهذا يؤكد على إمكانية تفعيل أصول الفقه في الرد على المبتدع أمام سيل البدع والضلالات المعاصرة.

التاسع عشر: عناية شيخ الإسلام ابن تيمية بتصوّر البدعة ابتداء قبل الرد عليها؛ تطبيقاً لمنهج "الحكم على الشيء فرع عن تصوّره"، ومن طرق التصوّر عنده تشبيه المعنوي بالحسي.

وهذه العناية ظاهرة في مطالعة ما كتبه المخالف — إن وجد — أو الاستفسار من حقيقة قول المخالف عن طريق الحوار معه أو مكاتبته.

### ❖ التوصيات:

التوصيات التي تحصلت بعد إتمام البحث على النحو التالي:

**أولاً:** الكشف والتأكيد على مسار جديد في علم أصول الفقه، وهو تفعيل أصول الفقه في رد البدع والشبهات القديمة والمعاصرة، ويمكن أن يسمّى المسار أو المجال بـ "الجدل الأصولي" حيث يعتني ويركّز على بيان الجهة الجدلية في الردود من الناحية الأصولية، وأما الجهة البنائية في علم أصول الفقه فجعل الدراسات الأصولية تدور على إثباتها.

ويكون تأصيل المسار أو المجال العلمي على وفق التأصيل الحاصل في علم "مقاصد الشريعة" أو "تخريج الفروع على الأصول" أو "الفروق الأصولية"، فيضاف إليها: "الجدل الأصولي".

**ثانياً:** التوصية بالاستزادة من الكتابة حول هذا الموضوع من نواحٍ متعددة وبمنهجيات مختلفة، ومن تلك النواحي:

**الناحية الأولى: من جهة الأشخاص:** ويكون ذلك عن طريق مسارين:

**المسار الأول:** باعتباره راداً على البدع: فتدرس شخصية إسلامية أو علم من أعلام المسلمين له جهود في رد البدع، ويسلّط الباحث الضوء على طريقة استعماله للمناهج الأصولية في رد البدع، ومن أمثلة ذلك: أحمد بن حنبل - الباقلاني - الجويني - ابن حزم - الغزالي - الرازي - ابن القيم - الزركشي، وهذا على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر.

ومع وجود الخلاف العقدي عند هؤلاء إلا أن البحث يتناول الكشف عن المناهج الأصولية التي استعملوها في ردودهم، فمن خصائص المنهج الأصولي اتسامه بالكلية، فيمكن تعديته إلى أي فرع آخر.

**المسار الثاني:** باعتباره مردوداً عليه: فتدرس شخصية أو علم اتسمت ببعض المناهج أو البدع المخالفة، ثم يرد عليه عن طريق المنهج الأصولي بعد دراسة منهجه الأصولي الذي

سار عليه، ثم نقضه بمنهج أصولي آخر، ومن أمثلة ذلك: (المناهج الأصولية في الرد على "ابن المطهر الحلّي").

**الناحية الثانية: من جهة المناهج:** فمن سمات المناهج الأصولية اتسامها بالكلية، وعلى هذا فهي شاملة لجزئيات وفروع متنوعة، فيمكن دراسة كل منهج أو دليل بشكل مستقلّ وحصر جميع ما ذكر فيه في سياق الرد على البدع، سواء من المصنّفات الأصولية أو العقدية.

فيتخذ الباحث منهجاً من المناهج الأصولية، ثم يقوم بدراسة تامة حول المنهج، وما البدع التي يمكن إبطالها عن طريق المنهج الأصولي المعين، ومن أمثلة ذلك: قاعدة: الجمل والمبين، والنص والظاهر - قواعد الترجيح - إحداث قول ثالث - قواعد العلة - مسالك العلة، فيكون العنوان على سبيل التمثيل: (قاعدة: "إحداث قول ثالث" وأثرها في رد البدع).

**الناحية الثالثة: من جهة البدعة أو الفرقة أو الطائفة:** فتتخذ بدعة أو فرقة أو منهج استدلالي، ثم يطبق عليها ما يمكن من المناهج الأصولية في إبطال ما ذهبوا إليه، ومن أمثلة الفرق والطوائف: الجهمية أو الشيعة، ومن أمثلة البدع: بدع القبور، ومن أمثلة فساد المنهج: تقديم العقل على النقل مطلقاً، أو القول بالمعصوم.

ويكون العنوان على سبيل التمثيل: (المناهج الأصولية في الرد على الشيعة أو بدع القبور أو من يقول بتقديم العقل على النقل مطلقاً).

**ثالثاً:** من المواد التي تعتبر ثريّة بالنسبة لتراث شيخ الإسلام ابن تيمية قضية "التأويل"، فكتاب "بيان تلبيس الجهمية" قائم على تحقيق مناط التأويل من عدمه، فناسب أن يكتب في هذا الشأن، بحيث يكون العنوان: "نظرية التأويل بين ابن تيمية والرازي"، ويدرس من خلاله حقيقة التأويل، والتأويل الفاسد، والتأويل الصحيح، وأدلة التأويل والتعارض والترجيح.

أو تكون الدراسة في باب "التأويل" عمومًا عند شيخ الإسلام ابن تيمية. رابعًا: تعتبر نظرية "المصطلح" أو فهم المعنى عند شيخ الإسلام ابن تيمية من القضايا المركزية، بل إن كتاب "الاستغاثة" و"التوسل والوسيلة" و"الإخائية" قائم في أصله على إثبات المصطلح الشرعي، وما الذي يدخل فيه وما الذي لا يدخل مع ذكر الأدلة على ذلك.

وتوجد دراسة تناولت دراسة المصطلح عند شيخ الإسلام ابن تيمية ولكنها محصورة في كتاب "درء تعارض العقل والنقل"، والأولى أن يبحث الموضوع في جميع مصنفات ومؤلفاته، فيكون العنوان: "نظرية المصطلح عند شيخ الإسلام ابن تيمية".

رابعًا: من المواضيع المستوحاة من كتابة الرسالة ما يلي:

١. موضوع بعنوان: (أثر الخلاف في القاعدة الأصولية على المسائل العقدية فيما يتعلق بالنصوص الشرعية) = أشبه ما يكون بتخريج فروع المسائل العقدية على المسائل الأصولية.

٢. موضوع بعنوان: (المناهج أو القواعد الأصولية بين البناء والرد) والمقصود من ذلك: التفريق بين القواعد في أصل الوضع في معرفة المقصود منها، هل كان لأجل الرد أو كان لأجل البناء.

٣. موضوع بعنوان: (العلاقة بين قاعدة: "كل مجتهد مصيب" وبين "النظرية النسبية" في العقيدة).

٤. موضوع بعنوان: (أثر علم أصول الفقه في الرد على الإلحاد)، وهذا يكون عن طريق جمع الردود العقلية في المدونات الأصولية، واستثمارها في الردود على المخالفين، ومن ذلك قول الغزالي في رده: «وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا السُّؤَالَ إِنْ صَدَرَ مِمَّنْ يُنْكِرُ الشَّرَائِعَ فَتَقُولُ»<sup>(١)</sup>، فاستحضر الغزالي الرد على منكر الشريعة.

٥. موضوع بعنوان: (قواعد الوسائل عند شيخ الإسلام ابن تيمية).

(١) «المستصفى» (ص ١١٧).

٦. موضوع بعنوان: (أثر القياس في ردّ البدع من خلال كتاب "درء تعارض العقل والنقل أو بيان تلبس الجهمية).
٧. موضوع بعنوان: (موقف علم أصول الفقه من الأدلة الفاسدة" أو "الأدلة الباطلة") وأقصد بذلك: من يستدل بدليل غير شرعي، كالاستدلال بالأمور الخارقة، أو بالمنامات، أو بالتقليد، أو بالوجد أو بما عمّت به البلوى أو بالخلاف، وغير ذلك.
٨. موضوع بعنوان: (مراتب الأدلة الشرعية وأثر ذلك في رد البدع) ومن ذلك بيان شيخ الإسلام ابن تيمية أن الاستصحاب يعتبر من أضعف الأدلة الشرعية.
٩. موضوع بعنوان: (جهود علماء أصول الفقه في رد البدع) إما أن تقسم على المذاهب الأربعة أو على المدارس أو على القرون الزمنية، ويشمل ذلك ما كان على الصعيد العلمي من التأليف أو التصنيف أو على الصعيد العملي فيما يتعلّق بالمناظرات وغيرها.
١٠. موضوع بعنوان: (التقسيمات الأصولية عند شيخ الإسلام ابن تيمية).
١١. موضوع بعنوان: (مسميات المسائل الأصولية عند شيخ الإسلام ابن تيمية).
١٢. موضوع بعنوان: (استدراكات شيخ الإسلام ابن تيمية على المصطلحات الأصولية)، وهذا ظاهر في انتقاده أصالة للطريقة المنطقية في التعريف، وهذا يدل على عدم اعتباره لجملة من المصطلحات.
١٣. موضوع بعنوان: (المنهج الحديثي أو المنهج التفسيري أو المنهج اللغوي عند شيخ الإسلام ابن تيمية في ردّ البدع).

-

ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية رحمة واسعة، وأسكنه فسيح جناته على ما

قدّم من علم وعمل وخدمة للإسلام والمسلمين..

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات..

والله تعالى أعلم، وصلى الله على نبيّنا محمّد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا..